

## التأمينات.. وحماية عمال الزراعة



## خلال

الأسبوع الماضى نظمت منظمة العمل العربية فى الخرطوم الندوة القطرية حول الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع الزراعى بالتعاون مع وزارة العمل والإصلاح الإدارى بالسودان والمركز العربى للتأمينات الاجتماعية.. شارك فى أعمال الندوة الدكتور سامى نجيب أستاذ التأمين فى الجامعات المصرية وخبير الحماية الاجتماعية فى منظمة العمل العربية.. وفى لقاءى معه بعد عودته من السودان صرح أنه ساهم بورقتى عمل تناولت الأولى أهمية الحماية الاجتماعية للعاملين فى القطاع الزراعى، والثانية عن وسائل وسبل مد مظلة التأمينات الاجتماعية للعاملين فى هذا القطاع.. ناقشت الورقة الأولى ثلاثة محاور أولها عن أهمية تحديث القطاع الزراعى دعماً للحماية الاجتماعية للعاملين من حيث التقنيات الزراعية الحديثة استصلاحاً للأراضى الزراعية وتتمية لإنتاجيتها.. وثانيها عن أساسيات الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعى - للعاملين بالقطاع الزراعى وفقاً لتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ عام ٢٠١٢.. وثالثهما عن مجالات دعم وتتمية تدابير الحماية الاجتماعية فى القطاع الزراعى من خلال دعم المشروعات الصغيرة وتعاونيات الفلاحين والعاملين لحساب أنفسهم.. وناقشت الورقة الثانية أربعة محاور أولها عن اهتمام التأمينات الاجتماعية بأخطار الأشخاص يوجب

إمتداد مزاياها إلى العاملين بالقطاع الزراعى كحق عالمى ودستورى للإنسان.. بدءاً بالعلاج والرعاية الطبية فى حالات المرض والإصابات.. وثانيها عن تعدد مصادر تمويل التأمينات الاجتماعية وأليتها التمويلية الذاتية يتيح إمتداد مزاياها للعاملين فى القطاع الزراعى ذوى الدخول المتواضعة وعلاقات العمل الموسمية.. أما الثالثة عن الطابع الشمولى القومى للتأمينات الاجتماعية يستلزم إمتدادها للعاملين فى القطاع الزراعى.. ورابعها عن إمتداد نظم التأمينات الاجتماعية إلى العاملين فى القطاع الزراعى وفقاً لمعاشات موحدة أو دخول حكومية.. وحول أهم نتائج وتوصيات أعمال الندوة أوضح الدكتور سامى نجيب بأن أعمال الندوة قد انتهت إلى ضرورة السعى نحو تنمية مساحة وإنتاجية الأراضى الصالحة للزراعة لتتوافق مع معدلات تزايد السكان بالريف وكذا تدريب العمال الزراعيين على الأساليب الحديثة للزراعة والتصنيع الزراعى والتخزين والتسويق لتحقيق الأمن الغذائى والتخفيف من حدة الفقر.. ورصد التقدم المحقق فى تنفيذ استراتيجيات الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأخرى للاستراتيجيات الوطنية لد نطاق الضمان الاجتماعى من خلال آليات مناسبة محددة على المستوى الوطنى بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة.. وتيسير خدمات برنامج التأمين الصحى بزيادة عدد المراكز الصحية والمستشفيات العاملة فى مجال

دعوة الجهات المعنية للتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية الهادفة إلى تحسين شروط وظروف العمل.. ودعوة النقابات العمالية لتكثيف دورها فى الدفاع عن قضايا العاملين فى القطاع الزراعى

التأمين الصحى خاصة فى مناطق الريف.. ووضع سياسات فعالة لسوق العمل تستهدف تحسين إمكانية تشغيل العمال فى القطاع الزراعى والمساعدة على إعادة تشغيلهم وضمان دخل مقبول للعمال وأسرتهم فى فترات البطالة موسمية العمل فى الإنتاج الزراعى.. والاستفادة من تجارب أنظمة الحماية الاجتماعية بالدول المتقدمة والتنمية والأخذ بعين الإعتبار ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بأنظمة الحماية فيما بين الدول العربية.. وضرورة توفير نظم الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعى من خلال نظم قومية توفر نظم المعاشات الأساسية التى تتحدد عند مستوى الاحتياجات الدنيا الواجب توافرها لجميع المواطنين والتى يتم توفيرها بصفة أساسية من الموارد المالية العامة للدولة تأسيساً على المسئولية العامة للمجتمع.. وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الزراعى استناداً لمتوسطات الدخل أو الدخل الحكيم وفقاً للسائد بهذا القطاع لتعذر ربط الحماية بالأجور الفعلية الفردية مع تنظيم ذلك من خلال المفاوضات والتشاور بين العمال وأصحاب الأعمال لعقد اتفاقيات حماية متجددة وفقاً لتجدد الظروف الإقتصادية.